توكيل هذا والقذي بقبول النكاح دون إيجابه وإما المحجور عليه بفلس فيلي لانه كامل وانما حجر عليه لحق الغير لانها الفسق على المعتمد واختار اكثر متاخري الاصحاب انه يلي والغزالي انه لو كان بحيث لو سئلها انتقلت الى حاكم فاسق لا ينعزل وبي ولا فلا لان الفسق عمر واستحسنه في الروضة وقال ينبغي العمل به وبه افتى ابن الصلاح وقواه السبكي وقال الاذرعي اني منذ ستين افتي بصحة تزويج القريب الفاسق واختار جمع اخرون اذا عم الفسق واطال في الانتصار له حتى قال الغزالي من ابطل حكم على اهل العصر كلهم الا من شذ بانهم اولاد حرام اي ليسوا اولاد حلال قال في التحفة ويؤيد ما قاله اولا انه حكى قولا للشافعي انه ينعقد بشهادة فاسقين لأن الفسق اذا عم في ناحية وامتنع النكاح انقطع النسل المقصود بقاءه فكذا هذا وكما جاز اكل الميتة للمضطر لبقائه فكذا هذا لبقاء النسل ولا ينعزل الامام الاعظم بفسقه فيزوج بناته ان لم يكن لهن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وان فسق ولو تاب القاضي الفاسق توبة صحيحة زوج في الحال فلا يحتاج الى مدة استبراء قال الشبراملسي في حواشي التهاية وانما يتوجه في رد المظالم ولا في قضاء الصلاة حيث وجدت شروط التوبة بان عزم عزما مصمما على رد المظالم انتهى وفيه ما نبهت عليه في جواب الاسئلة المتقدمة مع ذكرها ويزوج المستور الظاهر العدالة والصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم ولم يصدر منهما مفسق وانما تحصل لهما ملكة تحملهما الان على ملازمة التقوى رأيهما اختلاف الدين فاذا كانت كافرة والولي القريب مسلم زوجها البعيد الكافر غير الفاسق في دينه وان كان الزوج مسلما ولا يزوج حربي ذمية وعكسه كما لا يتوارثان والمعاهد كالذمي ويزوج نصراني يهودية وعكسه كالارث وصورته ان يتزوج نصراني يهودية او عكسه فتلد له بنتا فتخير اذا بلغت بين دينه

ابيها

ابيها وامها فتختار دين امها خلافا لمن سبقها الصبي فتنتقل الولاية فيه للبعيد حتى في الولاء على المعتمد فلو اعتق امته ومات عن ابن صغير واب وأخ كبير زوج الكبير على المعتمد لا الحاكم ساد سها الرق وان قل واعتمد في التحفة والنهاية ان له تزويج امة ملكها الحر بناء على الاصح ان السيد يزوج بالملك لا بالولاية ومثله المكاتب بل اولى لانه تام الملك لكن باذن سيده وافهم نفي ولاية الرقيق جواز كونه وكيلا وهو كذلك في القبول لا الايجاب سابعها الجنون وان تقطع فيزوج الابعد زمن الجنون فقط نعم لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت افاقته ولو قصر زمن الافاقة جدا فهو كالعدم راى من حيث عدم انتظار لا من حيث عدم صحة نكاحه فيه لو وقع ويشترط بعد افاقته صفاؤه من اثر خبل يجعل على حدة في الخلق ثامنها الانماء ان كان فوق ثلاثة ايام بناء على ما اعتمده الجمال الرملي واتباعه من انها حينئذ تنتقل الى الابعد قال الزيادي في حواشي شرح المنهج المعتمد انه ان كان دون ثلاثة انتظر وان كان فوقها انتقلت للابعد رملي انتهى ما نقله الزيادي ونقل الديوبي في تاليفه في النكاح عن الرملي نحوه وستعلم ما فيه تاسعها موت القريب فتنتقل به الولاية للبعيد فهذه الصور التي تنتقل فيها الولاية للبعيد وما عداها من الصور تنتقل فيها الولاية الى الحاكم الصورة الثانية مما يزوج فيها الحاكم دون الولي البعيد فقد الولي القريب بحيث لا تعلم وفاته ولا حياته ولم يتتبع الى مدة يغلب على الظن عدم حياته اليها والمجتهد القاضي في ذلك وحكم بموته زوج الابعد لانه صار حينئذ هو القريب الصورة الثالثة مما يزوج فيها الحاكم دون الولي البعيد نكاحه اي القريب لموليته فاذا اراد ان يتزوج ابنة عمه مثلا فان كان في درجته ابنم اخر زوج القاضي بالولاية العامة ولا يزوجه البعيد بحجبه به وفي قولها له زوجني من نفسك يجوز للقاضي

Conventional Learning Studies University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)